موقف السيوطي من بعض الخلافات النحوية في مسائل نثرية في كتابه: (الْفَتَاوَى النَّحْوِيَّة للسيوطي ٩١١هـ)

Al-Suyuti's Position On Some Grammatical Differences In Prose Issues In His Book (The Grammatical Fatwas Of Al-Suyuti 911 Ah)

م. د. زامل تركي سليمان
Dr. Zamil Turki Suleiman

الملخص

السيوطي من العلماء الذين فتح الله لهم، المتبحر في علوم شتى شرعية كانت أو لغوية أو غيرهما، وإنَّ من يقرأ للسيوطي سواء كتابه المتناول في هذا البحث، أو غيره يرى جلياً تبحر هذا الرّجل في علوم العربية، وإلماماً بها قلّما نراه عند غيره ونقرأ له بلسان الأصالة فنقول: هذا الرّجل من قدماء العلماء وأحياناً نقرأ له بلسان المتبحّر في علوم اللغة الحديثة فنقول: هذا الرّجل من المحدثين، لكن عند التّمعن نرى أنَّ هذا الرّجل أوجد علاقة بين المصطلحات ومنها الذي نحن في صدده (الفتاوى النحوية) من باب التجوز في اطلاق المصطلحات، ويعود السب في ذلك كون السيوطي في الاصل هو من علماء الاصول والفقه مما أثر ذلك في عمله في النحو وخير تمثيل كتابه الفتاوى النحوية الذي يعد ثروة علمية توافق بين المصطلحات العلميّة الشرعية التي جاء بها الفقهاء الأقدمون والمصطلحات النحوية، وبين ما يمكن أنْ يغيّر ويضيف إلى اللغة العربيّة لِما جاء به عمل المتقدّمين عنه مما لا يشوه هذه اللغة العظيمة، ولا يسيء إلى علومها .

وطبيعة البحث اقتضت خطة البحث أن تقسم على ثلاثة: المبحث الأول: (المسائل النثرية التي تناولت اسماً مختلف في اعرابه) واشتملت دراسة المسائل النثرية التي أورد السيوطي في بعض ألفاظها خلافاً نحوياً ، وأمَّا المبحث الثاني: (المسائل النثرية التي تناولت فعلاً) واشتملت دراسة المسائل النثرية التي احتوت على فعل يذكره السيوطي مختلف في اعرابه وأمّا المبحث الثالث: (المسائل النثرية التي تناولت حرفاً) واشتملت دراسة المسائل النثرية التي ذكر السيوطي خلافاً إعرابياً في بعض الحروف التي احتوتها تلك المسائل .

Abstract:

Al-Suyuti is one of the scholars whom Allah has opened for them, who is knowledgeable in various legal sciences, whether linguistic or otherwise, and whoever reads Al-Suyuti, whether his book dealt with in this research, or others, it is clear that this man navigates in the sciences of Arabic, and he is familiar with it. Authenticity, so we say: This man is one of the ancient scholars, and sometimes we read of him in the language of one who explores the sciences of modern language, so we say: This man is one of the modernists, but upon closer examination we see that this man found a relationship between the terms and what we are dealing with (grammatical fatwas) as a matter of permissibility in releasing the terms. The reason for that is the fact that Al-Suyuti was originally one of the scholars of principles and jurisprudence, which affected his work in grammar and the best representation of his book Grammatical Fatwas, which is a scientific wealth in agreement between the legal scientific terms that were brought by the ancient jurists and grammatical terms, and between what can change and add to The Arabic language is based on what the work of the forerunners brought about, which does not distort this great language, and does not offend its sciences.

The nature of the research required the research plan itself to have two sections: The first topic: (prose issues that dealt with a different name in its expression) and included the study of the prose issues that Al-Suyuti mentioned in some of their pronunciation in a grammatical dispute, and the second topic: (the prose issues that actually dealt with) included the study of prose issues Which contained a verb mentioned by Al-Suyuti different in its Arabic, and as for the third topic: (prose issues that dealt with a letter), it included the study of the prose issues that Al-Suyuti mentioned in disagreement with a Bedouin in some of the letters that these issues contained .

المقدمة

الحمدلله الذي أكرمنا بلغة الضّاد وفضلها على لغات الأمم أجمعين فجعلها لغة القرآن الكريم الذي أنزله هداية للعالمين، وجعله للشّرائع السّماوية خاتمة، ثمَّ جعل له من نفسه حجة على الدّهر قائمةً .

والصّلاة والسّلام على النّبيّ العربيّ الأميّ، أفصح من نطق بالضّاد محمدٍ عبده ورسوله، وعلى آله، وأصحابه وسلم.

أمَّا بعد؛ فهناك علاقة بين الفتيا والرأي، إمَّا من ناحية العموم والخصوص، وإمَّا بين حقيقة ومجاز، فمن ناحية العموم والخصوص إنَّ كل فتيا هو رأي وهذا الرأي إمَّا أنْ يكون منصوصاً فصار قولاً، والقول إمَّا أنْ يكون خبرا او إنشاء .

وبالتالي نقول: اذا كانت الفتوى عن نص صريح وعبارة واضحة صارت خبرا واما ان كانت عن اجتهاد وقياس ومصلحة وغيرها من ادلة الاحكام المختلف فيها من غير وجود نص صريح وعبارة واضحة وظاهرة فهذه الفتيا من قبيل الرأي لان الاجتهاد من الرأي فيحتمل الصح والخطأ .

اما ما كان مصدره الخبر الصريح فيعتريه الصدق والكذب فاذا كان الخبر صحيحاً صارت الفتيا عن نقل صحيح، وان كانت عن خبر ضعيف صارت الفتيا عن نقل غير صحيح فعليه لا تصح الفتيا؛ لان الخبر الذي هو سببها ضعيف وهذا من باب حمل السبب على المسبب .

الفتوى والفتيا: هو جواب المُسْتَفْتَى او المفتي .أما المُسْتَفْتِي: هو الذي يسأل المفتي، والمُفْتي: هو من يجيب عن سؤال السائل وهذا حاصل الفتاوى النحوية للسيوطي في أغلبها .

- **الفتوى لغة:**

جاء في العين: ((وجاءت الفتيا لغة في الفتوى لأهل المدينة خاصة... فتو: الفَتيُّ والفَتِيَّةُ: الشاب والشابة، والقياس فَتُو فَتَاءً ... والفَقيهُ يُفتي أي يَبَيِّنُ المُبهم، ويقال: الفُتْيا فيه كذا، وأهل المدينة يقولون: الفتوى))[1]، وقال الجوهري: ((الفَتى: الشابُّ... فهو فتِيُّ السنّ بيّن الفتاءِ... يقال: هو فَتًى بيّن الفتوّةِ. وقد تَفَتَّى وتَفاتى، والجمع فِتْيانٌ وفِتْيَةٌ وفُتُوٌّ وفُتِيٌّ... واستفْتَيْتُ الفقيه في مسألةٍ فأفْتاني. والاسم الفُتْيا والفَتْوى. وتَفاتَوْا إلى

(١) العين ١٨٧/٥ ـ ١٣٧/٨ (فتي) ، وينظر معجم ديوان الأدب ٦٣/٤ ، و سر صناعة الإعراب ٢٣٩/٢، و المحكم والمحيط الأعظم ٥٢٤/٩، و المخصص ٤٥٨/٤، و كتاب الأفعال ٢/ ٤٦٩، و شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٥٠٨٦/٨، و المغرب في ترتيب المعرب ٣٥١/١، و مختار الصحاح ٢٣٤/١، و لسان العرب ١٤٨/١٥ .

الفقيه، إذا ارتفعوا إليه في الفُتْيا))[١]والفتوى بالواو والياء فتوى وفتيا وتفتح فاءه مع الاول وتضم على الوجه الثاني والجمع فتاوي بكسر الواو وجواز فتحها وهي: ((اسْمٌ مِنْ أَفْتَى الْعَالِمُ إذَا بَيَّنَ الْحُكْمَ وَاسْتَفْتَيْتُهُ سَأَلْتُهُ أَنْ يُفْتِيَ وَيُقَالُ: أَصْلُهُ مِنْ الْفَتِيِّ وَهُوَ الشَّابُّ الْقَوِيُّ وَالْجَمْعُ الْفَتَاوِي بِكَسْرِ الْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ الْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ))[٢]، وهذا هو الذي عليه أمات الكتب والذي تقتضيه القواعد الصرفية[٣].

إصطلاحاً:

قَالَ الراغبُ الاصفهاني كما جاء في كتابه المفردات أنَّ الفتوى)): هُوَ الجَوابُ عمَّا يُشَكُّ فِيهِ مِنَ الأحكامِ))[٤]، وذكر صاحب التوقيف على مهمات التعاريف بأن: ((الفتوى: والفتيا، ذكر الحكم المسئول عنه للسائل))[٥]، أو هي جواب المفتي للسائل: ((عما يشكل من المسائل الشرعية، أو القانونية))[٦]، وعند المذهب المالكي أنَّها: ((الاخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الالزام))[٧].

الافتاء هنا في مسائل السيوطي هو الحكم النحوي الذي يبيّنه للسائل في مسألته النحوية كما الحال في فتاويه الفقهية والتفسير والاصول وسائر الفنون الذي برع بها، قال في مقدمة كتابه الحاووي: ((فَقَدِ اسْتَخَرْتُ اللهَ تَعَالَى فِي جَمْعِ نُبَذٍ مِنْ مُهِمَّاتِ الْفَتَاوِي الَّتِي أَفْتَيْتُ بِهَا عَلَى كَثْرَتِهَا جِدًّا، مُقْتَصِرًا عَلَى الْمُهِمِّ وَالْعَوِيصِ، وَمَا فِي تَدْوِينِهِ نَفْعٌ وَإِجْدَا، وَتَرَكْتُ غَالِبَ الْوَاضِحَاتِ، وَمَا لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الْأَذْهَانِ الْقَادِحَاتِ، وَبَدَأْتُ بِالْفِقْهِيَّاتِ مُرَتَّبَةً عَلَى الْأَبْوَابِ، ثُمَّ بِالتَّفْسِيرِ، ثُمَّ بِالْحَدِيثِ، ثُمَّ بِالْأُصُولِ، ثُمَّ بِالنَّحْوِ وَالْإِعْرَابِ، ثُمَّ بِسَائِرِ الْفُنُونِ إِفَادَةً لِلطُّلَّابِ، وَسَمَّيْتُ هَذَا الْمَجْمُوعَ: بـ (الْحَاوِي لِلْفَتَاوِي)))[٨] ولعل قائل يقول: إنَّ مصطلح (الفتاوى) خاص بالشريعة الاسلامية، أقول: إنَّ إيراد النحو والاعراب في مجموع الفتاوي الاصولية والفقهية وغيرها قد أكسب النحو والاعراب مصطلح الفتاوى ونظير ذلك من حيث الاكتساب قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ۝٣﴾ [غَافِر: ٢ - ٣][٣] (أعرب قوله: (غافر الذنب) نعتا مجرورا للفظ الجلالة، وهو نكرة على إعراب الأول كالنعت له،

---

(١) الصحاح للجوهري ٢٤٥١/٦.٢٤٥٢ (فتي) ، وينظر منتخب من صحاح الجوهري ١/ ٣٨١٠ .

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/ ٤٦٢ (فتي) .

(٣) ينظر تاج العروس من جواهر القاموس ٣٩ / ٢١٢ (فتي) .

(٤) المفردات للاصفهاني ٦٢٥ (فتي) .

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف ٢٥٦ .

(٦) الكتاب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ٢٨١/١، وينظر المعجم الوسيط ٦٧٣/٢ .

(٧) المصدر نفسه ٢٨١/١ .

(٨) الحاوي للفتاوي ٣/١ .

لوقوعه بينه وبين قوله: (ذِي الطَّوْلِ) وهو معرفة، كونه أكتسب التعريف لوقوعه بين معرفتين)[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى لربما ان الامام السيوطي قد استعمل المصطلح للنحو والاعراب من باب التجوز والذي يعطيه الحق في ذلك كونه بارعاً في اللغة وبقية العلوم التي لها علاقة بالمصطلح والله أعلم .

❁ ❁ ❁

(١) ينظر جامع البيان في تأويل القرآن ٣٤٩/٢١ .

المبحث الأول

الخلاف النحوي في إعراب الأسماء

المسألة الأولى: مسألة القول في إعراب (الوارث) هل الرفع على الفاعلية و (أخذها) النصب على المفعولية أم العكس؟

مَسْأَلَةٌ: فِي إِعْرَابِ تَرْكِيبٍ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ نَصُّهُ: وَلَا يُمْكِنُ الْوَارِثَ أَخْذُهَا. هَلِ «الْوَارِثَ» مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ «وَأَخْذُهَا» بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ أَوْ بِالْعَكْسِ؟

الْجَوَابُ: الْوَارِثَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْمَنْصُوبُ، وَأَخْذُهَا هُوَ الْفَاعِلُ الْمَرْفُوعُ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَمَنْ عَكَسَ فَهُوَ عَارَضَ مَنْ عَلِمَ الْعَرَبِيَّةَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَاعِدَةٍ قَرَّرَهَا أَهْلُ النَّحْوِ وَاتَّفَقُوا عَلَيْهَا، مِنْهُمُ الزجاجي فِي الْجُمَلِ، وابن هشام فِي الْمُغْنِي، فَقَالَا: إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ فَرُدَّ الِاسْمَ إِلَى الضَّمِيرِ، وَمَا رَجَعَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَرْفُوعِ فَهُوَ الْفَاعِلُ، وَمَا رَجَعَ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمَنْصُوبِ فَهُوَ الْمَفْعُولُ. وَقَالَ ابن هشام: تَقُولُ: أَمْكَنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ، بِنَصْبِ «الْمُسَافِرَ» ; لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَمْكَنَنِي السَّفَرُ، وَلَا تَقُولُ: أَمْكَنْتُ السَّفَرَ، انْتَهَى. وَكَذَلِكَ التَّرْكِيبُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، لَوْ رَجَّعْتَ الْوَارِثَ إِلَى الضَّمِيرِ لَقُلْتَ فِي التَّكَلُّمِ: وَلَا يُمْكِنُنِي أَخْذُهَا، وَفِي الْخِطَابِ: وَلَا يُمْكِنُكَ أَخْذُهَا، وَفِي الْغَيْبَةِ: وَلَا يُمْكِنُهُ أَخْذُهَا، فَالضَّمَائِرُ كُلُّهَا مَنْصُوبَةٌ، وَ «أَخْذُهَا» هُوَ الْفَاعِلُ، وَكَذَا «الْوَارِثَ» الْوَاقِعُ مَوْقِعَهُ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْوَارِثَ هُوَ الْفَاعِلُ لِكَوْنِهِ مِنْ ذَوِي الْعَقْلِ دُونَ الْأَخْذِ، فَهُوَ فِي غَايَةِ الْوَهْمِ، كَيْفَ وَالْإِمْكَانُ وَعَدَمُهُ إِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَخْذِ لَا بِالْوَارِثِ، وَمِنْ نَظَائِرِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾[1] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[2] فِي آيَاتٍ أُخْرَى تَرَى الْفَاعِلَ فِيهَا غَيْرَ أُولِي الْعَقْلِ.[3]

وهذه المسألة التي أسند السيوطي منها الفعل (يمكن) إلى (اخذها) كونه فاعلاً، من المسائل الإعرابية التي لها نظائر في اللغة العربية وقد ذكر امثال هذه المسألة النحاة الذين سبقوا السيوطي .

أثبت السيوطي فاعلية أخذها ومفعولية (الوارث) باستعمال قاعدة التعويض بضمير الرفع و ضمير النصب، فما عوض بضمير النصب فهو منصوب وما عوض بضمير الرفع فهو الفاعل، وتنزيل ذلك على

(١) الحديد ٢٠ .

(٢) البقرة ١٢٤ .

(٣) الحاوي للفتاوي ٣٢٦/٢ .

المثال: (الوارث أمكنه أخذها)، فأخذها أمكن الوارث لا يساوي أمكنه الوارث، ففي (امكن) من جملة: (أخذها امكن الوارث) وذلك للفاعل فقط، وإن صح ما قام به من تعويض، لكن فات السيوطي أنَّ ما قام به أي: ذلك التعويض لا يعني انكار الوجه الاخر في أشباه هذه الجمل في اللغة العربية .

ويذكر السيوطي شواهد قرآنية إثبات لما ذهب إليه، فيما اثبته من فاعلية (أخذها)، لكن الحقيقة أنَّ هذه الشواهد تفند ما ذهب إليه، ومنها ذكْره للشاهد القرآني، قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[١]، فعلى رفع (العهد) على الفاعلية يكون هو الذي ينال من الظالمين، لكننا وجدنا أنَّها قرأت (الظالمون) بالرفع ونصب (عهدي) والتقدير (لا ينال الظالمون عهدَ الله)، وعلى الرفع (الظالمون)، قال الفراء: ((وقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ﴾[٢] فـ آدَمُ مرفوع والكلمات في موضع نصب. وقد قرأ بعض القراء: فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فجعل الفعل للكلمات، والمعنى- والله أعلم- واحد لأن ما لقيك فقد لقينه، وما نالك فقد نلته. وفي قراءتنا: (لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) وفي حرف عبد الله: (لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمون)))[٣]، وقال الطبري في تفسيره: ((واختلف أهل التأويل في العهد الذي حرم الله ـ جل ثناؤه ـ الظالمين أن ينالوه))[٤] وقوله (ينالوه) اثبات منه أن الفاعلية في هذه الآية هو (الظالمون) على قراءة عبدالله وأُبَي رَجَاءٍ وَقَتَادَة وَالْأَعْمَش ، بجعلهم هم الذين لا ينالون ولم يجعل العهد هو الذي ينالهم وذكر الزجاج: (أنَّ المعنى في الآية برفع (الظالمون) أَيْ: عَهْدِي لَا يَصِلُ الظَّالِمُونَ إِلَيْهِ و نصبه (الظالمين) أي: عهدي لا يَصِلُ الظالمين فيدركونه واحد، لكن القراءة بالنصب اقوى؛ لأن المصحف هكذا فيه)[٥]، وبذلك اختلفت أراء العلماء فيها وكانوا على مذاهب فمنهم قال بوجوب النصب أي: نصب (الظالمين) فوافق القائلين بالنصب[٦]، ومنهم من لم يعترض على الوجهين برفع (عهدي) (الظالمون) على أنَّ القراءتين ظاهرتان[٧]، ومنهم من يرى (أن قوله تعالى: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) بالنصب، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَلَى جَعْلِ الْعَهْدِ هُوَ الْفَاعِلُ. أو أنْ يقرأ بالرفع (لَا يَنَالُ عَهْدِي

---

(١) البقرة ١٢٤ .

(٢) البقرة ٣٧ .

(٣) معاني القرآن ٢٨/١، ٢٦، و تفسير عبد الرزاق ٢٩٠/١، و معانى القرآن للأخفش ١٥٤/١.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ٢٠/٢ .

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٥/١ .

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٧٦/١ .

(٧) ينظر معاني القراءات للأزهري ١٧٦/١، و الحجة للقراء السبعة ٤٢/٢، و الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢٦٩/١، و المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١١/٦، و زاد المسير في علم التفسير ١٠٨/١، و مفاتيح الغيب التفسير الكبير ٤٦٥/٣، و٣٧/٤ .

الظَّالِمُونَ) عَلَى جعل (الظالمون) هو الفاعل، أَنَّ الْمَعْنَيَيْنِ مُتَقَارِبَانِ؛ لِأَنَّ مَا نِلْتَهُ فَقَدْ نَالَكَ)[1].

وقال احد المفكرين الاسلاميين: ((وقد قال علماؤنا القدامى في تفسيرهم لهذه الآية إن هناك قراءتين: إحداهما هي هذه التي بين أيدينا، والأخرى بالرفع، ووجّهوا ذلك قائلين إن المعنيين متقاربان لأن كل ما نِلْتَه فقد نالك. وقد لاحظتُ أن بعض الآيات التي وَرَد فيها هذا الفعل قد وردت على نحو آيتنا هذه، وبعضها الآخر بالعكس. ومن الأخيرة قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾[2] ، وقوله: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[3] ، ومن الأولى قوله: ﴿لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾))[4] .

السيوطي في مذهبه وعملية التعويض التي قام بها واثباته بها في نسبة الفاعلية لـ (أخذها) اتفق معه، لكن اختلف معه في عدم جواز فاعلية (الوارث)، وهذا مذهب قال به المتقدمون على السيوطي والمتأخرون عنه من صحة جواز الوجهين كما تقدم ذكره من أراء العلماء في قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، هذا من جهة ومن جهة اخرى هي قراءة قرأها القراء الذين يعتد بقراءتهم والمتفق عند النحويين أنّ القراءات لا ترد ويجب الاخذ بها، أضافة إلى أنَّ المفسرين قالوا بأنَّ المعنيين متقاربان، فلا أرى ضير بالأخذ بالوجهين والله أعلم، واكرر قولي أنَّ السيوطي من اهل الفتوى له ما له وعليه ما عليه قد يصيب وقد يخطأ فإنْ اصاب فله أجران و إنْ أخطأ أجر .

المسألة الثانية: مسألة القول في إعراب (دَافِعًا) هل هي حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ وَهُوَ (الدَّفْعُ)، أَوْ مِنَ النَّائِبِ عَنْهُ وَهُوَ (بِالشُّفْعَةِ)؟

مَسْأَلَةٌ: فِي إِعْرَابِ تَرْكِيبٍ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ نَصُّهُ: يَقْضِي بِالشُّفْعَةِ دَافِعًا عُهْدَتَهَا الدَّفْعُ إِلَى ذِي الْيَدِ. هَلْ «دَافِعًا» حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ وَهُوَ «الدَّفْعُ»، أَوْ مِنَ النَّائِبِ عَنْهُ وَهُوَ «بِالشُّفْعَةِ»؟

الْجَوَابُ: الْوَجْهُ إِعْرَابُهُ حَالًا مِنَ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ بِالشُّفْعَةِ لَا مِنَ الدَّفْعِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَهُوَ دَافِعٌ، وَالَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ حَالٌ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ تَفْسِيرُ مَعْنًى لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ، وَتَفْسِيرُ الْمَعْنَى يُتَسَمَّحُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ مَا تَقْتَضِيهِ الصِّنَاعَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ، وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ الصِّنَاعَةُ قَطْعًا هُوَ كَوْنُهُ حَالًا مِنْ (بِالشُّفْعَةِ)، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِلدَّفْعِ، فَهُوَ حَالٌ سَبَبِيَّةٌ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، كَالصِّفَةِ السَّبَبِيَّةِ وَالْخَبَرِ السَّبَبِيِّ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: جِيءَ بِهِنْدٍ ضَارِبًا أَبُوهَا عَمْرًا، فَـ«ضَارِبًا» حَالٌ مِنْ «بِهِنْدٍ» لَا مِنْ أَبُوهَا الْفَاعِلِ بِهِ ... وَتَفْكِيكُ الْعِبَارَةِ

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١١٢/١ .

(٢) المائدة ٩٤ .

(٣) آل عمران ٩٢ .

(٤) عصمةُ القرآنِ الكريمِ وجهالاتُ الْمُبَشِّرِينَ ٢٢. ٣٣ .

يَقْضِي بِالشُّفْعَةِ حَالَ كَوْنِهَا دَافِعًا عُهْدَتَهَا الدَّفْعُ إِلَى آخِرِهِ، وَلَوْ أُعْرِبَ حَالًا مِنَ الدَّفْعِ لَكَانَ حَقُّهُ التَّأْخِيرَ، وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ التَّرْكِيبُ: يَقْضِي بِالشُّفْعَةِ الدَّفْعُ إِلَى ذِي الْيَدِ دَافِعًا عُهْدَتَهَا. وَهَذَا تَرْكِيبٌ مُفَلَّتٌ غَيْرُ مُلْتَئِمٍ، وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ «دَافِعًا «حَالٌ مِنَ «الدَّفْعِ «، وَهُوَ فَاعِلٌ بِهِ، وَفِي ذَلِكَ مَحْذُورَانِ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ ; أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ حَالًا مِنْهُ حَقُّهُ التَّأْخِيرُ عَنْهُ، وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ عَامِلًا فِي الدَّفْعِ الْفَاعِلِيَّةِ حَقُّهُ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ، وَهَذَانِ أَمْرَانِ مُتَنَاقِضَانِ. الثَّانِي: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا وَهُوَ دَافِعٌ إِنَّمَا سَوَّغَ عَمَلَهُ الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ كَوْنُهُ حَالًا كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ مِنْهَا كَوْنُهُ حَالًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَالًا قَبْلَ الْعَمَلِ حَتَّى يَصِحَّ عَمَلُهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ الْفَاعِلِيَّةَ ثُمَّ يَصِيرُ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ ; لِأَنَّهُ عَمِلَ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ.[1] هذا التركيب الذي تناوله السيوطي (يَقْضِي بِالشُّفْعَةِ دَافِعًا عُهْدَتَهَا الدَّفْعُ إِلَى ذِي الْيَدِ) .

والذي اثبت فيه ان الحال (دافعا) هو حال سببي من (الشفعة) له نظائر في اللغة العربية وتناوله النحاة في كتبهم وهذا الحال كالصفة السببية نحو: (قرأتُ قصيدةً رائعاً اسلوبُها) فـ (رائعاً) صفة للقصيدة من حيث الاعراب؛ وذلك لمطابقة (رائعاً) الحركة الاعرابية للقصيدة وهي (النصب)، ومن الممكن أنْ تكون صفة للأسلوب من حيث المعنى، بدلالة أنَّه يراعي ما بعده في التذكير والتأنيث لا ما قبله، وكذلك هنا الحال السببي إذ إنَّه لا يكون حالا من صاحب الحال ولا يبين هيئته لكن يبين هيئة ما يرتبط بصاحب الحال .

والحال اسم منصوب يقع بعد معرفة فمن النحويين من يذكر ان كل نصب وقع بعد معرفة يعرب حالا، يقول ابن السراج: ((فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها على الحال، فقلت: هذا عبد الله واقفًا، وكذلك كل اسم علم يجري مجرى عبد الله وتقول: هذا أخوك، فهذا معرفة وأخوك، معرفة بالإضافة إلى الكاف، فإن جئت بنكرة قلت: هذا أخوك قائمًا، قال الله تعالى: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}))[2]، وقال ابن الوراق: ((﴿كَيفَ نُكَلِّم من كَانَ فِي المهد صَبيا﴾ ، وَالْمعْنَى: كَيفَ نُكَلِّم من صَار فِي المهد صَبيا، فـ (صَبيا) : نصب على الْحَال، وَالْعَامِل فِيهِ: نُكَلِّم،))[3]، وابن جني إذ قال: ((الْحَال وصف هَيْئَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بِهِ وَأما لَفظهَا فَإِنَّهَا نكرَة تَأتي بعد معرفَة قد تمّ عَلَيْهَا الْكَلَام وَتلك النكرَة هِيَ الْمعرفَة فِي الْمَعْنى))[4].

أمَّا تقديم الحال على صاحبه فله ضوابط وضعها النحويون منها ما ذكره المبرد إذْ قال: ((وَاعْلَم أَن الْحَال إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهَا فعلا صَحِيحا جَازَ فِيهَا كل مَا يجوز فِي الْمَفْعُول بِهِ من التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير إِلَّا أَنَّهَا لَا تكون

(١) الحاوي للفتاوي ٣٣٢/٢ .
(٢) الأصول في النحو ١٥٠/١ .
(٣) علل النحو ٢٤٨ .
(٤) اللمع في العربية لابن جني ٦٢ .

إِلَّا نكرَة وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك فِيهَا؛ لِأَنَّهُ مفعولة فَكَانَت كَغَيْرِهَا مِمَّا ينْتَصب بِالْفِعْلِ تَقول: جَاءَ رَاكِبًا زيد كَمَا تَقول: ضرب زيدا عَمْرو وراكبا جَاءَ زيد كَمَا تَقول: عمراً ضرب زيد وَقَائِمًا زيدا رَأَيْت))[1]، وقال ابن الوراق ـ موافقاً لصاحب المقتضب ومعترضاً على قول الفراء ـ :((وَالْفراء يمْنَع من تَقْدِيم الْحَال إِذا كَانَت من اسْم ظَاهر، نَحْو: ضَاحِكا جَاءَ زيد، قَالَ: لِأَنَّ فِي (ضَاحِك) ضميرا يرجع إِلَى (زيد) لَا يجوز تَقْدِيمه عَلَيْهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء عندنَا؛ لِأَن الضَّمِير إِذا تعلق باسم، وَكَانَ ذَلِك الِاسْم مقدما على شريطة التَّأْخِير، جَازَ تَقْدِيمه، كَقَوْلِك: ضرب غُلَامه زيد؛ لِأَنَّ الْمَفْعُول شَرطه أَن يَقع بعد الْفَاعِل، فَكَذَلِك حكم الْحَال))[2].

والضابط الذي عليه أكثر النحاة هو ما ذكره ابن جني في حديثه عن العامل في الحال ومواطن جواز تقديمه إذْ قال: ((وَالْعَامِل فِي الْحَال على ضَرْبَيْنِ متصرف وَغير متصرف فَإِذا كَانَ الْعَامِل متصرفاً جَازَ تَقْدِيم الْحَال عَلَيْهِ تَقول: جَاءَ زيد رَاكِبًا، وَجَاء رَاكِبًا زيدٌ وراكباً جَاءَ زيد كل ذَلِك جَائِز؛ لِأَن جَاءَ متصرف وَالتَّصَرُّف هُوَ التنقل فِي الْأَزْمِنَة تَقول: جَاءَ يَجِيء مجيئا فَهُوَ جَاءَ، ... ،فَإِن لم يكن الْعَامِل متصرفا لم يجز تَقْدِيم الْحَال عَلَيْهِ تَقول: هَذَا زيد قَائِما فتنصب قَائِما على الْحَال بِمَا فِي هَذَا من معنى الْفِعْل؛ لِأَنَّ هَا للتّنْبِيه وَذَا للْإِشَارَة فكأنَّك قلت أنبه عَلَيْهِ قَائِما، وأشير إِلَيْهِ قَائِما. وَلَو قلت قَائِما هَذَا زيد لم يجز؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يتَصَرَّف وَتقول: زيد فِي الدَّار قَائِما فتنصب قَائِما على الْحَال بالظرف وَلَو قلت: زيد قَائِما فِي الدَّار لم يجز لِأَنَّ الظّرْف لَا يتَصَرَّف وَتقول مَرَرْت بزيد جَالِساً، وَلَو قلت: مَرَرْت جَالِسا بزيد وَالْحَال لزيد لم يجز؛ لِأَنَّ حَال الْمَجْرُور لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ، وَتقول: مَرَرْت بهند جالسةً وَلَا يجوز مَرَرْت جالسة بهند؛ لِأَنَّ حَال الْمَجْرُور لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ))[3]، ويذهب جلال الدين إلى موافقة مما تقدم من جواز تقديم الحال على صاحبه ويعترض على من خالف ذلك إذ قال: ((وبعض النقلة يزعم أنَّ الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه، إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو (راكبًا جاء زيد) وأما نحو (جاء راكبا زيد) فيجيزونه. وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب (شتى تئوب الحلبة) أي: متفرقين يرجع الحالبون وهذا كلام مروي عن الفصحاء، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك))[4].

---

(١) المقتضب للمبرد ٢٠٣/٣ .

(٢) علل النحو ٣٧٢ .

(٣) اللمع في العربية ٦٢/١، و ينظر إعراب القرآن للباقولي ٥١٥/٢، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٦٦/٢، و النحو الوافي ٣٨٥/٢، و بيان المعاني ٤٠٣/٣، و المجتبى من مشكل إعراب القرآن ١٢٥٨/٤، و أصول النحو ١٤٧/١، و ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٢٤/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١١٤/١ .

ومن المواضع الاخرى التي جوز النحاة تقديم الحال على صاحبها هي تنكير صاحب الحال، قال الزمخشري: ((وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه كقوله: لعزة موحشاً طلل قديم))[1] اي: إنَّه صاحب الحال لا ينكر الا إذا تقدم الحال على صاحب الحال .

ومما تقدم من ذكر النحاة لضابط الحال وضابط تقديمه على صاحبه، يتضح لنا أنَّ فتوى السيوطي كانت على ما أقره النحويون من الضوابط الخاصة بالحال ولم يتجاوزها، والتي تقتضيه الصناعة الاعرابية، فالحكم الاعرابي لـ (دافعاً) حال من الشفعة كونه نكرة مسبوقاً بمعرفة، وهذا الذي عليه النحاة، وعمله كاسم فاعل يؤيد فتوى السيوطي؛ لأنَّ من شروط عمل اسم الفاعل النكرة حتى يعمل يجب أن يكون حالاً، والله أعلم .

المسألة الثالثة: مسألة القول في نصب (الْوَسِيلَةِ وَالْقَصْد) وجواز رفعهما من عدمه:

مَسْأَلَةٌ: يَا حَبَّذَا أَنْتَ الْوَسِيلَةَ وَالْقَصْدَا- هَلْ هُوَ تَرْكِيبٌ صَحِيحٌ أَوْ لَا؟ وَإِذَا كَانَ صَحِيحًا فَمَا وَجْهُ نَصْبِ الْوَسِيلَةِ وَالْقَصْدِ، وَهَلْ يَجُوزُ رَفْعُهُمَا؟ .

الْجَوَابُ: النَّصْبُ فِي مِثْلِ هَذَا وَاجِبٌ، لَكِنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَقَعَ نَكِرَةً، وَاخْتُلِفَ هَلْ هُوَ حَالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سُلَيْمٌ فَإِنَّهُ

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

حَبَّذَا الصَّبْرَ شِيمَةٌ لِامْرِئٍ رَامَ مُبَارَاةً مُولَعٍ بِالْمَعَالِي

فَتَعْرِيفُهُ إِمَّا عَلَى حَدِّ تَعْرِيفِ الْحَالِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) أَوِ التَّمْيِيزِ فِي قَوْلِهِ: وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو. لَكِنْ يُحْتَاجُ إِلَى ثُبُوتِ أَنَّ النُّحَاةَ يُجِيزُونَ وُقُوعَ الْمَعْرُوفِ بَعْدَ حَبَّذَا قَبْلَ مَخْصُوصِهَا أَوْ بَعْدَهُ، وَهُوَ شَيْءٌ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ.[2]

صيغ المدح والذم (نعم، وبئس، وحبذا، ولا حبذا) لا يكاد كاتب نحوي إلّا وتناولها في مؤلفه، و اختلف النحويون في أعرابها، ومن هذه الصيغ (حبذا) التي تناولها السيوطي في هذه المسألة، وقال فيها سيبويه أي: في تركيب حبذا وتابعه في ذلك كثير من النحاة: ((وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنَّ حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا ولا تقول حبّذهِ؛ لأنه صار مع حب على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم؛

(١) المفصل في صنعة الإعراب ٩١، ٧٤٢ .

(٢) الحاوي للفتاوي ٣٣٣/٢ـ٣٣٤ .

لأنَّه كالمثَل))[١]، فجعلها سيبويه اسماً مرفوعاً بالابتداء وما بعدها خبرا لها، وذكر ابن السراج قولاً للأخفش: ((وقال الأخفش: حبذا ترفع الأسماء وتنصب الخبر، إذا كان نكرة خاصة، تقول: حبذا عبد الله رجلًا، وحبذا أخوك قائمًا. قال: وإنَّما تنصب الخبر إذا كان نكرة؛ لأنَّه حال، قال: وتقول: حبذا عبد الله أخونا. فأخونا رفع لأنك وصفت معرفة بمعرفة))[٢]

ويمكن أنْ تدرس المسألة من ثلاث محاور الأول: جواز دخول حرف النداء على (حبذا) ممن عدها فعلا لأنَّ؛ (يا) النداء تختص بالأسماء ولا يجوز دخولها على الأفعال إن عدت (يا) حرف نداء لا حرف تنبيه، فوجب التأويل لذلك الدخول، ومن نظائر ذلك ما جاء في الانصاف: ((يا قبح الله بني السعلات ... وأصل الكلام عندهم: يا قوم قبح الله، أو يا هؤلاء قبح الله، وما أشبه ذلك. وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه، والثاني: أن «يا» ههنا حرف تنبيه، لا حرف نداء، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية، ونظير هذا البيت قول جرير:

يا حبذا جبل الريان من بلد وحبذا ساكن الريان من كانا[٣]

أمَّا المحور الثاني: الأوجه الإعرابية التي ذكرها النحويون والتي تعتمد على تركيب (حبذا) فمنهم من جزئها، ومنهم عدها كلمة واحدة، قال صاحب اللباب:(((حبَّ) فعل مَاض وَأَصله (حَبُبَ) مثل ظرف؛ لأنَّ اسْم الْفَاعِل مِنْهُ حبيب وَهُوَ لَازم فأمَّا (حَبِبْتُ الرجل) فَهُوَ فعلت مثل ضرب وَاخْتلفُوا فِيهَا على ثَلَاثَة أَقْوَال أحُدها أنّه غير مركَّب وفاعله (ذَا) وَالِاسْم الْمُرْتَفع بعده كالمرتفع بعد فَاعل (نعم) فى الْوَجْهَيْنِ إلاَّ أنَّه لَا يجوز تَقْدِيمه هُنَا على حبَّذا؛ لِأَن حبَّذا صَارَت كالحرف الْمُثبت لِمَعْنى فى غَيره فَيكون لَهُ صدر الْكَلَام وَهَذَا هُوَ الأَصْل، وَالْقَوْل الثَّانِي إنَّ (حبَّ) رُكِّبتْ مَعَ (ذَا) وصارا فى تَقْدِير اسْم مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ و (زيدٌ) خَبره وَتَقْدِير المقرَّب إِلَى الْقلب زيدٌ وَاحْتج على ذَلِك بِحُسْن ندائه كَقَوْلِهِم: (يَا حبَّذا حبلُ الريَّانِ من جبلُ ...) (يَا حبَّذا القمراء ...) وكقولهم (مَا أحيبذه) فصغروه تَصْغِير الْمُفْرد وبأنَّه لم يُثَنَّ وَلم يجمع وَلم يؤنَّث وبأنَّه لَا يحذف ويضمر فى الْفِعْل كَمَا فُعل فى (نعم) وَهَذِه الْأَوْجه لَا يعْتَمد عَلَيْهَا؛ لِأَن المنادى مَحْذُوف تَقْدِيره (يَا قوم) كَمَا قَالُوا (أَلا يَا اسلمي ...) فأدخلوها على الْفِعْل وأمَّا الْمَنْع من تنثيته وَجمعه فلمِا يذكر من بعدُ وأمَّا قَوْلهم مَا أحبيذه فَمن الشذوذِ الَّذِي لَا يُستدلُّ بِهِ على أصل الثَّالِث أنَّ جعل التَّرْكِيب كالفعل وارتفع زيد بِهِ))[٤]، وذكر النحاة أنَّ (يا) تختلف عن أخواتها في دخولها على الاسم وغيره، قال جمال الدين معللاً

(١) الكتاب ١٨٠/٢، وينظر علل النحو ٢٩٧، واللمحة في شرح الملحة ٤١٧/١ - ٤١٨ .
(٢) الاصول في النحو ١٢٠/١ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٩٨/١ .
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٨/١ .

ذلك الدخول: ((واعتبار الاسم بالنداء ينبغي أن يكون بغير (يا) من حروفه كـ«أيا» و«هيا» و«أيْ» فإنها لا تدخل إلا على الاسم، ولا ينبه بها إلا منادى مذكور. بخلاف (يا)، فإنها قد ينبه بها غير مذكور فيليها فعل نحو: (يا حبذا) .وحرف نحو: (يا ليتنا))) [١] . وتابع صاحب الجنى الداني في حروف المعاني ممن سبقه في كون: ((يا حبذا جبل الريان، من جبل ... وحبذا ساكن الريان، من كانا، فيا في هذه المواضع حرف تنبيه، لا حرف نداء. هذا مذهب قوم من النحويين. قال بعضهم: وهو الصحيح. وذهب آخرون إلى أنها، في ذلك، حرف نداء، والمنادى محذوف. والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وألا يا هذان اسقياني. وكذلك تقدر في سائرها. وضعف بوجهين: أحدهما: أن يا نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة، بأسرها. وذلك إخلال. والثاني: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد.وذهب ابن مالك في التسهيل إلى تفصيل في ذلك. وهو أن يا إن وليها أمر أو دعاء فهي حرف نداء، والمنادى محذوف. وإن وليها ليت أو رب أو حبذا فهي لمجرد التنبيه. وقد بينت ذلك في شرح التسهيل. والله أعلم.)) [٢]، أما المحور الثالث النصب بعد (حبذا)، قال جمال الدين في مغنيه: ((وَاخْتلف فِي الْمَنْصُوب بعد حبذا فَقَالَ الْأَخْفَش والفارسي والربعي: حَال مُطلقًا وَأَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء: تَمْيِيز مُطلقًا، وَقيل: الجامد تَمْيِيز والمشتق حَال، وَقيل: الجامد تَمْيِيز والمشتق إِنْ أُرِيد تَقْيِيد الْمَدْح بِهِ كَقَوْلِه(يَا حبذا المَال مبذولا بِلَا سرف ...) فحال وَإِلَّا فتمييز نَحْو حبذا رَاكِبًا زيد))[٣] .

في حال صح هذا التركيب عن العرب لا بد من تأويله بنكرة حتى نصل إلى الإعراب الذي تقتضيه الصناعة الإعرابية .

والذي أميل إليه هو جواز الوجهين ، هما(الحال والتمييز)، يقول ابن الصائغ: ((إنْ كان الاسم النّكرة جنسًا انتصب على التّمييز، وإنْ كان مشتقًّا انتصب على الحال، كقولك: (حَبَّذا زَيْدٌ ضاحكًا)))[٤]، والامر فيه سعة عند النحويين من مجيء الحال أو التمييز جامد ومشتقاً، فعلى رأي البصريين على كونها حالاً يجب أنْ تأول المعرفة بنكرة على تقدير: يا حبذا انت حال كونك وسيلة أمَّا على التمييز فنقول: يا حبذا انت من وسيلة، أمَّا على رأي الكوفيين فتعرب حالاً على الصيغة التي ورد عليها إذ أنَّ الكوفيين يجيزون مجيء الحال معرفة .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٢/١ .
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ٣٥٧ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٠٦/١ .
(٤) اللمحة في شرح الملحة ٤١٩/١ .

أمَّا الوجه الاخر وهو (الرفع) فلا تقتضيه الصناعة الإعرابية مطلقاً، فلم أصل إلى مثل هذا التركيب، وبذلك يكون السيوطي قد اصاب في فتواه من قوله بوجوب النصب سواء كان حالاً أو تمييزاً؛ لأنَّ الامر مختلف فيه، وعدم اجازته للرفع، والله اعلم .

المسألة الرابعة: القول في مسألة: فَجْرُ الثَّمْدِ فِي إِعْرَابِ أَكْمَلِ الْحَمْدِ بالنصب أم بالجر:

مَسْأَلَةٌ: سُئِلَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ محيي الدين الكافيجي فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: الْحَمْدُ للهِ أَكْمَلَ الْحَمْدِ. هَلْ أَكْمَلَ مُتَعَيِّنُ النَّصْبِ أَوْ يَجُوزُ الْجَرُّ؟ فَإِنَّ ثَمَّ مَنْ قَالَ بِجَوَازِهِ فَوَافَقَهُ الشَّيْخُ عَلَى جَوَازِهِ، بَلْ وَزَادَ تَرْجِيحَهُ، وَأَلَّفَ فِي الْمَسْأَلَةِ مُؤَلَّفًا قَالَ فِيهِ مَا مُلَخَّصُهُ: إِنَّهُ وَصْفٌ سَبَبِيٌّ للهِ مُحَوَّلٌ، أَصْلُهُ «أَكْمَلَ حَمْدِهِ»، فَحُوِّلَ بِالْإِضَافَةِ وَإِنَّهُ نَظِيرُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَائِمِ الْأَبِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ قَبْلَ التَّحْوِيلِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ، فَحُوِّلَ إِلَى مَا تَرَى، فَاسْتَتَرَ الضَّمِيرُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأُضِيفَ إِلَى الْأَبِ، وَقَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ حَسَنِ الْوَجْهِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَعَلَّلَ تَرْجِيحَهُ بِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ، وَالنَّصْبُ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ، هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ. وَأَقُولُ: الْمُتَعَيِّنُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ النَّصْبُ، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ نَائِبٌ مَنَابَ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ لَهُ، تَقْدِيرُهُ: حَمْدًا أَكْمَلَ الْحَمْدِ. قَالَ النُّحَاةُ: ... يَقُومُ مَقَامَ الْمَصْدَرِ وَصْفُهُ مُضَافًا إِلَيْهِ، كَسِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ، وَمِثْلُ غَيْرِهِمَا بِقَوْلِكَ: ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ... وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1]، فَهَذِهِ الْأَمْثِلَةُ كُلُّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ وَالْمِثَالُ مِثْلُهَا.[2]

هذا القول (الْحَمْدُ للهِ أَكْمَلَ الْحَمْدِ)[3] مسألة مختلف في أعراب (أكمل) بين النصب والجر، والذي أختاره السيوطي في هذه المسألة النصب على أنه نائب مناب المصدر المحذوف الذي هو في الأصل وصف له تقديره حمدا أكمل الحمد وقد علل مذهبه بما تقتضيه الصناعة الإعرابية ويقتضيه السياق والمعنى المراد، ولم يجوّز الجر كونه مخالفا للعربية، وبذلك يكون قد خالف شيخه العلامة محيي الدين الكافيجي الذي قال بجواز الجر وزاد في ترجيحه، وذكر صاحب الفتاوي الحديثة في مؤلفه هذه المسألة وناصر فيها مذهب السيوطي معترضاً على مذهب الشيخ الكافيجي إذ قال: ((وَسُئِلَ نفع الله بِهِ، عَن الْحَمد

---

(١) النساء ١٢٩ .

(٢) الحاوي للفتاوي ٣٣٦/٢ ـ ٣٣٧ .

(٣) طبقات الفقهاء الشافعية ٧٣/١، و اللمع في أسباب ورود الحديث ٢١/١، و حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٣٤٣/١، و قوت المغتذي على جامع الترمذي المقدمة ٣٦، و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٢٤١/٢، و التعليق الممجد على موطأ محمد ١١٠/١، و نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر ٣٣٩/٤، و هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٥٤١/١، و.

لله أكمل الْحَمد، بِنصب أكمل أَو جرّه. فَأجَاب بقوله: جوّز الكافيجي الْجَرّ بل ورجَّحه واستدلَّ لَهُ وَألف فِيهِ، وَعين الْجلَال السُّيُوطِيّ النصب وَأطَال فِي ردّ مَا قَالَه شَيْخه الكافيجي وَهُوَ الْحق؛ لأنَّ أكمل صفة لمصدر مَحْذُوف تَقْدِيره حمدا فـ أكمل لَا لله كَمَا هُوَ بديهي خلافًا لما زَعمه الشَّيْخ))[1] .

ويعني النحاة بـ (المفعول المطلق) المصدر، وأطلق عليه المصدر؛ لأنَّ الفعل يصدر عنه[2] وأطلق عليه (مفعول مطلق)؛ لأنَّه لا يقيد بحرف جر كسائر المفعولات التي تتقيد بحرف جر فالمفعول به مقيد بحرف الجر (الباء) والمفعول فيه مقيد بحرف الجر (في) والمفعول معه مقيد بـ (مع) والمفعول لأجله أو من أجله مقيد بـ (اللام أو من)[3]، والذي يعمل فيه ما تقدمه من الفعل سواء كان من لفظه او في معناه أو مصدر، والمفعول المطلق هو ما دل على توكيد الحدث او لبيان نوعه أو عدده، نحو: ضرت زيدا ضرباً، وضربت زيداً ضرباً شديداً وضربت زيداً ضربتين، قال ابن جني: ((وَيعْمل أَيْضا فِيمَا كَانَ ضربا من فعله الَّذِي أَخذ مِنْهُ تَقول: قعد القُرْفُصَاءَ واشتمل الصَمَّاءَ وَرجع الْقَهْقَرَى وَسَار الجَمْزَى وَعدا البَشَكَى وَمَا أضيف إِلَى الْمصدر مِمَّا هُوَ وصف لَهُ فِي الْمَعْنى بِمَنْزِلَة الْمصدر تَقول: سرت أشدَّ السيرٍ وَصمت أحسنَ الصيامِ فتنصب أَشد وَأحسن نصب المصادر وَتقول: إِنَّه ليعجبني حبًّا شَدِيدا ؛لِأَنَّ أَعجبني وأحببته فِي معنى وَاحِد))[4]، ومما ينوب عن المصدر الصفة والضمير والإشارة وغيرهم، قال ابن هشام: ((ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة، كـ: «سرت أحسن السير)، و: (اشتمل الصماء)، و: (ضربته ضربَ الأميرِ اللصَّ)؛ إذ الأصل: (ضربا مثل ضرب الأمير اللص) فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره نحو: (عبد الله أظنه جالسا) ونحو: ﴿لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾[5] أو إشارة إليه، كـ: «ضربته ذلك الضرب»، أو مرادف له نحو: «شنئته بغضا» و: (أحببته مقة) و: (فرحت جذلا) وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر، أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر كما تقدم، واسم عين، ومصدر لفعل آخر، نحو: ﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[6] ... والأصل إنباتا ... أو دال على نوع منه، كـ: (قعد القرفصاء) و: (رجع القهقري)،

(١) الفتاوى الحديثية ١/١٣٦-١٣٧ .

(٢) ينظر المفصل في صنعة الإعراب ٥٥ .

(٣) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٩٤، و فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٥٠٥ .

(٤) اللمع في العربية ١/٤٩-٥٠، وينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١/٢٩٢، و شرح قطر الندى وبل الصدى ١/٢٤٤، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٤٦٦ .

(٥) المائدة ١١٥ .

(٦) نوح ١٧ .

أو دال على عدده، كـ: (ضربته عشر ضربات) ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[١]، أو على آلته، كـ: (ضربته سوطا» أو: «عصا» أو: «كل» نحو: ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[٢]))[٣]، فكل الذي ذكره ابن هشام من الامثلة المتقدمة قد نابت مناب المصدر، وهذا المتقدم يوافق مذهب السيوطي في اختياره النصب في (أكمل) دون الجر، بناء على ما قرره السابقون في النيابة عن المصدر، وبذلك تكون فتواه قد وافقت العربية في الصناعة الاعرابية وقواعدها النحوية الثابتة، أمَّا قول شيخه الكافيجي: بجر (أكمل)، فلا أرى خطأ في تجويزه هذا الوجه ولا في تفسيره على أنَّه نعت سببي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم أرَ في كلام السيوطي سوى تصحيح النصب وإثباته دون تفنيد حالة الجر والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) النور ٤.

(٢) النساء ١٢٩.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٨٤/٢، و دليل الطالبين لكلام النحويين ٥٤/١، و الموجز في قواعد اللغة العربية ٢٥٧/١-٢٥٨.

المبحث الثاني

الخلاف النحوي في إعراب الأفعال

المسألة الأولى: مسألة القول في (دقت) البناء على الفاعل أم المفعول:

قال السيوطي: ((مَسْأَلَةٌ: خَطِيبٌ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: وَاللهِ لَتَشْرَبُنَّ كَأْسًا أَمَالَتِ الرُّءُوسَ، وَدُقَّتْ عُنُقًا. قَالَهَا بِضَمِّ الدَّالِ فَاعْتَرَضَهُ مُعْتَرِضٌ وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بِفَتْحِ الدَّالِ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، وَ «عُنُقًا» مَفْعُولٌ.

الْجَوَابُ: الْخَطِيبُ مُصِيبٌ وَالْمُعْتَرِضُ مُخْطِئٌ، وَ «دُقَّتْ» بِضَمِّ الدَّالِ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَ «عُنُقًا «تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَكَانَ الْأَصْلُ: أَمَالَتِ الرُّءُوسَ وَدَقَّتْ أَعْنَاقَهَا. فَلَمَّا حُوِّلَ أُسْنِدَ دُقَّتْ إِلَى ضَمِيرِ الرُّءُوسِ، وَانْتَصَبَ مَا بَعْدَهُ تَمْيِيزًا، فَأُفْرِدَ كَمَا هُوَ مِنْ قَوَاعِدِ التَّمْيِيزِ، وَيُوهِي كَوْنَهُ بِالْفَتْحِ، وَنَصْبَ «عُنُقًا «مَفْعُولًا الَّذِي جَنَحَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِضُ كَوْنُ الْعُنُقِ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ، وَالْكَأْسُ لَمْ تَدُقَّ عُنُقًا وَاحِدَةً، بَلْ دَقَّتْ أَعْنَاقًا كَثِيرَةً كَمَا أَمَالَتْ رُءُوسًا كَثِيرَةً، فَذِكْرُ الْعُنُقِ بِالْإِفْرَادِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِي مُقَابَلَةِ الرُّءُوسِ الَّتِي هِيَ جَمْعٌ رَكِيكٌ)).[1]

مسألة أخرى يذكرها السيوطي مختلف في أعرابها بين مخطئ ومصيب على الوجه الذي يراه، فالخطيب قد لفظ هذا الفعل (دقَّ) بالبناء للمجهول و (عنقاً) تمييزاً، فـ (دُقَّتْ) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، و(التاء) : للتأنيث لا محل لها من الاعراب، و(نائب الفاعل): ضمير مستتر تقديره (هي)، بخلاف المعترض الذي لفظ هذا الفعل بالبناء للمعلوم؛ لأنه يرى أنَّ الفعل مبني للفاعل وليس مبني للمفعول و (عنقاً) مفعول به، فـ (دَقَّتْ) فعل ماض مبني للمعلوم مبني على الفتح، و(التاء) : للتأنيث لا محل لها من الاعراب، و(الفاعل): ضمير مستتر تقديره (هي). والمعروف أَن الْمَفْعُول بِهِ فِي مثل هَذَا ونحوه يَرْتَفِعُ من حَيْثُ يرْتَفع الْفَاعِل؛ وذلك لِأَن الْفِعْل قَبِلَ كلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أي: (الفاعل والمفعول) حَدِيث عَنهُ ومسند إِلَيْهِ، كقَوْلك :ضُرِبَ خالدٌ إنْ كان متعدياً إلى مفعول واحد وإنْ كان متعدياً إلى مفعولين اقمت الاول نائباً للفاعل وتركت الثاني على نصبه نحو: (علمتُ زيداً منطلقاً) تصير: (عُلِمَ زيدٌ منطلقاً)، وان كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل أقمت الاول ايضاً نحو: (أعطيتُ زيداً جبةً) تصير: (اعطي زيدٌ جبةً)، وان كان لازماً لم يجز إلَّا أنْ تذكر الفاعل، لكن إذا كان هناك جار ومجرور أو ظرفاً متعلقان بالفعل اللازم فيقيمان مقام الفاعل نحو: (سرت

(١) الحاوي للفتاوي ٣٣١/٢ .

بزيد فرسخين) تصير: (سير بزيد فرسخين)، فقام (بزيد) مقام الفاعل[١].

والتمييز من الأسماء التي تنتصب لإزالة الابهام عن اسم أو جملة قبله. ولا يكون مجروراً إلا إذا كان (المميز) اسم من أسماء (المساحة أو الوزن أو الكيل أو القياس)، والعامل فيه إمَّا أن يكون فعلاً أو في معنى الفعل، والمفعول هو فاعل في المعنى ولا يكون إلا نكرة دالة على الاجناس وذلك نحو قولك: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت، هذا اذا كان العامل فعلاً متصرفاً كما مثلنا، لكن اذا كان غير متصرف فلا يجوز التقديم نحو: عندي عشرُون درهماً، أنت افههم عبداً، أمَّا جمعه وافراده فأنت بالخيار إن شئت جمعته، و إن شئت افردته هذا إذا كان العامل فعلاً أو معنى الفعل نحو قولك: طبتم بذلك نفسًا، و إن شئت قلت: أنفسًا .[٢]

والتميز قد يكون محولاً عن مبتدأ أو فاعل أو مفعول أو لا يكون محولاً، ومثال ما كان محولاً نحو: (زيد اكثر منك مالاً) واصل الكلام (مال زيد أكثر من مالك) فالتميز هنا منقول عن مبتدأ، ونحو:(طاب زيد نفساً) واصل الكلام (طابت نفس زيد) فهذا تميز منقول عن فاعل، ونحو (اكملت الدار بناءً) واصل الكلام (اكملت بناء الدار) فهذا تمييز منقول عن مفعول به، ومثال ما لم يكن محولاً عن شيء نحو: (الصادق أهم منك صاحباً) .

والصواب أنَّ الوجه الذي جاء به الخطيب ؛ إذ بنى (دُقَّ) للمفعول وجعل نائب الفاعل الضمير (هو) و (عنق) تمييز مفرد محول عن نائب الفاعل، والأصل: (دُقَّ أعناق الرؤوس) .

❁ ❁ ❁

(١) ينظر اللمع في العربية ٣٣/١، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٦٠/٢، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٠/٢ .

(٢) ينظر الأصول في النحو ٢٢٢/١ ـ ٢٢٣ .

المبحث الثالث

الخلاف النحوي في دلالة بعض الأدوات

المسألة الأولى: مسألة القول في تفسيريةِ الـ (الْفَاءِ) وَعدم اجازته تفسيرية الـ (الْوَاوِ):

قال السيوطي: ((مَسْأَلَةٌ: فِي قَوْلِ الْقَاضِي عِيَاضٍ فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ عَقِبَ الْكَلَامِ عَلَى آيَاتِ النَّجْمِ: اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى إِعْلَامِ اللهِ تَعَالَى بِتَزْكِيَةِ جُمْلَتِهِ ﷺ، وَعِصْمَتِهَا مِنَ الْآفَاتِ فِي هَذَا الْمَسْرَى، فَزَكَّى فُؤَادَهُ وَلِسَانَهُ وَجَوَارِحَهُ. وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: فَزَكَّى قَلْبَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ} [النجم: ١١] الْآيَةَ - بِالْفَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْوَاوِ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ الْإِتْيَانُ بِالْفَاءِ أَوِ الْوَاوِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ بِالْأَوَّلِ فَمَا وَجْهُهُ، أَوْ بِالثَّانِي فَمَا وَجْهُهُ؟

الْجَوَابُ: يَتَعَيَّنُ فِي مِثْلِ التَّعْبِيرِ بِالْفَاءِ وَهِيَ تَفْسِيرِيَّةٌ، وَلَا يَجُوزُ التَّعْبِيرُ بِالْوَاوِ، وَمَنْ أَمْعَنَ النَّظَرَ فِي الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالْبُلَغَاءِ، لَمْ يَمْتَرْ فِي ذَلِكَ، فَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا} [الأعراف: ٤] فَإِنَّ قَوْلَهُ: {فَجَاءَهَا بَأْسُنَا} [الأعراف: ٤] تَفْسِيرٌ لِأَهْلَكْنَا وَالْفَاءُ تَفْسِيرِيَّةٌ ... وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ «الشِّفَاءِ»: فَزَكَّى قَلْبَهُ بِقَوْلِهِ... إِلَى آخِرِهِ -تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ قَبْلَهُ: فَزَكَّى فُؤَادَهُ، وَقَوْلُهُ: فَزَكَّى فُؤَادَهُ وَلِسَانَهُ وَجَوَارِحَهُ - تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى إِعْلَامِ اللهِ بِتَزْكِيَةِ جُمْلَتِهِ. وَالتَّعْبِيرُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِالْوَاوِ مُخِلٌّ بِالْمَعْنَى، وَاللهُ أَعْلَمُ)).[1]

هذه من المسائل التي يرى السيوطي أنه لا يجوز اقامة (الواو) في (زكّى) بدلا من الفاء في (فزكى) على أنها تفسيرية وذكر أنه لم يستعمل في القرآن، والحديث، وكلام العرب، والعلماء، والبلغاء، على أنه تفسير، لكن السيوطي في موطن يجعل من الواو تفسيرية في قوله تعالى: {وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}[2]، إذ قال أنَّ (قوله تعالى (والفرقان): ((عَطْف تَفْسِير أَيْ الْفَارِق بَيْن الْحَقّ وَالْبَاطِل وَالْحَلَال وَالْحَرَام {لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} بِهِ مِنْ الضَّلَال)) [3]، ولعل السيوطي اراد بذلك رفع الخلاف الذي وقع فيه المفسرون في تفسير الفرقان، فقال بتفسيرية (الواو)؛ لأنَّ المعروف أن العطف بـ (الواو) يقتضي المغايرة، والفرقان ليس مغايراً للتوراة؛ كون الفرقان ليس كتاباً آخر نزل على موسى بل يعد صفة من صفات التوراة التي نزلت على سيدنا موسى (عليه السلام)، فهو يفرق بين الحق والباطل .

(١) الحاوي للفتاوي ٣٣٣/٢ .
(٢) البقرة ٥٣ .
(٣) تفسير الجلالين ١٢ .

بما أنَّ السيوطي قد أنكر في مسألته هذه وقوع (الواو) تفسيرية سنسلط البحث عن (الواو) التفسيرية في كتب المتقدمين عن السيوطي والمتأخرين عنه ولا ننسى حظ (الفاء) التفسيرية من البحث، فقد سبقه النحويون ممن تقدمه على أنَّ (الواو) في قوله تعالى: {وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }[١]، تفسيرية ومنهم الواحدي[٢]، وقد وافقا الواحدي في تفسيرهما لقوله تعالى : {إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا}[٣] إذ قالا: ((وَأَلْزَمَهُمْ} أَيْ الْمُؤْمِنِينَ {كَلِمَة التَّقْوَى} لَا إلَه إلَّا الله مُحَمَّد رَسُول الله وَأُضِيفَتْ إلَى التَّقْوَى لِأَنَّهَا سَبَبهَا {وَكَانُوا أَحَقّ بِهَا} بِالْكَلِمَةِ مِنْ الْكُفَّار {وَأَهْلهَا} عَطْف تَفْسِيرِيّ))[٤]

ومنهم صاحب إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر في شرحه لألفية السيوطي إذ قال: ((مِثْلُ حَدِيثِ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ» ... سَبَبُهُ فِيمَا رَوَوْا وَقَالُوا:

مُهَاجِرٌ لأُمِّ قَيْسٍ كَيْ نَكَحْ مِنْ ثَمَّ ذِكْرُ امْرَأَةٍ فِيهِ صَلَحْ

(مثل) أي ذلك مثلُ، أو أعني مثل (حديث: «إنما الأعمال) بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه «متفق عليه. (سببه) مبتدأ أي سبب وروده (فيما رووا)، أي: حكى العلماء المحدثون (وقالوا) عطف تفسير لرووا))[٥].

ومن النحاة الذين تأخروا عن السيوطي وقال بتفسيرية (الواو) صاحب السراج المنير في تفسيره لقوله تعالى: {وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ }[٦]، فقال: ((وإذا قيل لهم} أي: لهؤلاء فهو عطف تفسير على يكذبون فمحله نصب لكونه معطوفاً على خبر كان، فيكون جزءاً من السبب الذي استحقوا به العذاب الأليم)) [٧]، ومنهم صاحب ارشاد العقل السليم[٨]، وصاحب حاشية الشهاب[٩]، وصاحب تفسير

---

(١) البقرة ٥٣ .
(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١٠٥ .
(٣) الفتح ٢٦ .
(٤) تفسير الجلالين ٦٣٨ .
(٥) شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر ١٧٧/٢ .
(٦) البقرة ١٠ .
(٧) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ٢٤/١ .
(٨) ينظر تفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ١٣٤/٣ .
(٩) ينظر حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ٩١/٣ .

المظهري[١]، وصاحب نيل الأوطار[٢] .

وإمَّا من قال في تفسيرية (الفاء) أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ((فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ))[٣] ((فَانْتَقَمْنا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْناهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَكانُوا عَنْها غافِلِينَ أَيْ أَحْلَلْنَا بِهِمُ النِّقْمَةَ وَهِيَ ضِدُّ النِّعْمَةِ فَإِنْ كَانَ الِانْتِقَامُ هُوَ الْإِغْرَاقُ فَتَكُونُ الْفَاءُ تَفْسِيرِيَّةً وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ مَنْ أَثْبَتَ هَذَا الْمَعْنَى لِلْفَاءِ وَإِلَّا كَانَ الْمَعْنَى فَأَرَدْنَا الِانْتِقَامَ مِنْهُمْ))[٤]، وصاحب نظم الدرر في تناسب الآيات والسور في تفسيره لقوله تعالى: {لِيَمِيزَ اللهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }[٥]، إذ قال : ((فكأن قوله: {فيركمه جميعاً} عطف تفسير يؤكد الذي قبله في إرادة الحقيقة مع إفهام شدة الاتصال حتى يصير الكل كالشيء الواحد كالسحاب المركوم))[٦].

مما تقدم يتضح لنا أنَّ السيوطي يقطع بوجوب تفسيرية الفاء دون الواو في قوله تعالى : (فزكى فؤاده) انطلاقاً من كونها تفسيرية، فما بعدها تفسير لما قبلها، والواو لا تكون تفسيرية كما هو ظاهر من كلامه، ولا اراه مصيباً في ذلك؛ كونه قد ابتعد عن جادة ما ذهب اليه المتقدمون من القطع بأنها تفسيرية في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، وهذا ما سار عليه المتأخرون من بعدهم حتى اصبح كالقياس عندهم ولا نكران له عند المتأخرين والله اعلم .

❁ ❁ ❁

(١) ينظر التفسير المظهري ٦١/١ .
(٢) ينظر نيل الأوطار للشوكاني ٣٣٧/٢ .
(٣) الاعراف ١٣٦ .
(٤) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٤/٥ .
(٥) الانفال ٣٧ .
(٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٢٧٨/٨ .

النتائج

١. كان السيوطي زاخرا بالعلم منذ صغره إذ ترك له ابوه ارثاً من الكتب والتي تعد من انفس الكتب في عصره .

٢. حبه للعلم وكثرة اطلاعه في علوم اللغة العربية والعلوم الشرعية من تفسير وتأويل وحديث، جعله طموحاً لتصدر علماء عصره في التأليف .

٣. اجد منهجه في مسائله يختار المسألة ثمّ يضع لها رأياً لآخر ويجعل من ذلك الرأي خصماً ثمّ ينتصر لرأيه .

٤. الفتاوى النحوية في مسائلة قد تقوم على قاعدة نحوية يرتضيها السيوطي، في حين نجده في مسألة اخرى يقدم المعنى على القاعدة، فهو لا يلتزم مساراً ثابتاً في فتواه النحوية .

٥. منهج السيوطي في دراسة مسائله كثير النقل عن المتقدمين عليه بما يخدم قضيته النحوية .

٦. يضع السيوطي قاعدة لرأيه تقوم على البراهين والادلة التي تعضد رأيه، مع التفصيل والتحليل والتحقيق .

٧. مسائل الفتاوي النحوية لاسيما النثرية منها قد تعود لكتب قديمة قد اندثرت، إذْ تعقبت لتلك النصوص فلم أجد لكثير من تلك النصوص، فلربما كانت تلك النصوص تعود إلى الكتب النفيسة التي اطلع عليها ثم ما لبثت أن ادثرت .

٨ . يمتاز السيوطي بأمانة نقله عن الآخرين وذلك واضح بإيراد اقوال العلماء في مسائله إذ يورد القول الذي يعضد به رأيه مع صاحبه .

المصادر

- القرآن الكريم.

١. أصول النحو ٢ :كود المادة: [GARB5363] المرحلة: ماجستير: مناهج جامعة المدينة العالمية ، جامعة المدينة العالمية، (د. ط)، (د. ت) .

٢. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د. ط) (د. ت).

٣. إعراب القرآن للباقولي: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، ط ٤ - ١٤٢٠ هـ .

٤. إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٥. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ(نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر): عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (ت ١٣٤١هـ)، دار النشر: دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م .

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١٤٢٤١هـ- ٢٠٠٣م.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر .

٨. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ .

٩. بيان المعاني [مرتب حسب ترتيب النزول]: عبد القادر بن ملّا حويش السيد محمود آل غازي العاني (ت ١٣٩٨هـ)، مطبعة الترقي – دمشق، ط ١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٥ م .

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب

بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، (د. ط)، (د. ت) .

١١. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ط)، (د. ت) .

١٢. التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن): محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق: تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، الناشر: دار القلم، دمشق، ط ٤، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

١٣. تفسير أبي السعود - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .

١٤. تفسير الجلالين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الحديث – ط ١، (د. ت) .

١٥. التفسير المظهري: المظهري، محمد ثناء الله، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية – الباكستان، ط ١، ١٤١٢ هـ .

١٦. تفسير عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ، ط ١، سنة ١٤١٩هـ .

١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)،تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

١٨. التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

١٩. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٢٠. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٢١. الحاوي للفتاوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، (د. ط) .

٢٢. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

٢٣. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٢٤. دليل الطالبين لكلام النحويين: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، (د. ط) .

٢٥. زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ .

٢٦. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٢٧. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، ١٢٨٥ هـ، (د. ط) .

٢٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٢٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٠. شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»: الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٣١. شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، (د. ت).

٣٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، لناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .

٣٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د. ط)، (د. ت).

٣٤. شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣.

٣٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٣٦. ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٢٢١هـ - ٢٠٠١م .

٣٧. طبقات الفقهاء الشافعية: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط ١، ١٩٩٢م .

٣٨. عصمةُ القرآنِ الكريمِ وجهالاتُ الْمُبَشِّرِينَ: إبراهيم عوض أديب عربي ومفكِّر إسلامي مصري، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

٣٩. علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

٤٠. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ط)، (د. ت) .

٤١. الفتاوى الحديثية: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين، شيخ الإسلام، أبو العباس (ت ٩٧٤هـ)، دار الفكر ، (د. ط)، (د. ت) .

٤٢. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

٤٣. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا: الدكتور سعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر. دمشق – سورية، ط ٢ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٤. قوت المغتذي على جامع الترمذي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، رسالة الدكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب، ١٤٢٤ هـ، (د. ط) .

٤٥. كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

٤٦. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م، (د. ط) .

٤٨. الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م .

٤٩. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٥٠. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط ٣ - ١٤١٤ هـ .

٥١. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

٥٢. اللمع في أسباب ورود الحديث: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، بإشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٥٣. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د. ط)، (د. ت).

٥٤. المجتبى من مشكل إعراب القرآن: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦ هـ، (د. ط).

٥٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام

بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ .

٥٦. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٥٧. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٥٨. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

٥٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٦٠. معانى القرآن للأخفش [معتزلى]: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٦١. معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٦٢. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٦٣. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط ١، (د. ت) .

٦٤. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، (د. ط)، (د. ت) .

٦٥. معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، (د. ط) .

٦٦. المغرب في ترتيب المعرب: ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، (د. ط)، (د. ت).

٦٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد،

جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط ٦، ١٩٨٥.

٦٨. مفاتيح الغيب - التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ٣ - ١٤٢٠ هـ .

٦٩. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط ١، ١٩٩٣ .

٧٠. منتخب من صحاح الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، (د. ط)، (د. ت).

٧١. الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، دار الفكر - بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، (د. ط) .

٧٢. النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط ١٥، (د. ت) .

٧٣. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .

٧٤. نيل الأوطار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٧٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، (د. ط)، (د. ت) .

٧٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د. ط)، (د. ط) .

٧٧. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ .